

Gulf House
Studies & Publishing



البيت الخليجي
للدراسات والنشر

جردة حساب

الاتفاق النووي الجديد والاقتصاد الإيراني

صباح نعوش



تعاني إيران من مشاكل اقتصادية عديدة اشتدت في الآونة الأخيرة، حيث تفاقمت معدلات الفقر والبطالة والتضخم، بالتوازي مع تراجع سعر الصرف. كما وتضاعف العبء الضريبي، وتفاقمت المديونية العامة، وتقهقرت الاستثمارات الأجنبية واختلت الموازين المالية الداخلية والخارجية. حاصل تفاعل هذه المشاكل ولّد أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، كما أنها تفسر الاستياء الشعبي المتنامي.

تتأثر هذه الأزمة من عدة عوامل في مقدمتها العقوبات والسياسة الاقتصادية المتبعة والفساد المالي المستشري، بالإضافة إلى الصراعات التي تخوضها إيران خارج حدودها. تفرض الولايات المتحدة اليوم عقوبات تجارية ومالية ومصرفية واستثمارية على إيران بعد قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي "خطة العمل الشاملة المشتركة" الذي تم إقراره العام ٢٠١٥م. ويسعى الاتفاق النووي (في حالة إقراره من جديد) إلى منع طهران من إنتاج أي أسلحة نووية مقابل إلغاء العقوبات، لكنه لن يكون كافياً في معالجة الأزمة إلا بصورة جزئية.

تتطلب المعالجة الفاعلة إصلاحات جوهرية واسعة النطاق تتناول تلك العوامل. عندئذ يرتفع مستوى معيشة المواطن بصورة كبيرة تتناسب مع إمكانيات بلده الهائلة في ميادين الطاقة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا.

نقاط منهجية

أهمية الدراسة: يُفترض أن تقود العودة إلى الاتفاق النووي إلى منع طهران من تطوير برنامجها النووي وتوجيهه نحو أي أغراض عسكرية مقابل إلغاء العقوبات. وهو ما سيفضي إلى تحسّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي إلا أن تردي الحالة الاقتصادية يعود أيضاً إلى عوامل أخرى، وعلى هذا الأساس تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل التأثير الاقتصادي للاتفاق النووي.

الإحصاءات: منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في ٢٠١٨ توقفت السلطات الإيرانية عن نشر إحصاءات اقتصادية حديثة. كما تعاني من ضعف المصدقية لعدم تناسبها مع واقع الحال. لذلك يتعين توخي الحيطة والحذر من استخدامها.

خطة البحث تنقسم إلى قسمين: القسم الأول يهتم بتطور العقوبات الاقتصادية مع تقدير فاعليتها. أما القسم الثاني فينصرف إلى المؤشرات المتعلقة بالصادرات الطاقية والسياسة النقدية ومالية الدولة والاستثمارات الأجنبية. وكيف أثرت العقوبات وما هي تداعيات الاتفاق النووي على كل مؤشر من هذه المؤشرات؟

أولاً: العقوبات الاقتصادية

لغاية ٢٠٠٦ كانت العقوبات ضد إيران أمريكية تتعلق بالإرهاب، ثم أصبحت بعد هذا التاريخ أمريكية وأوروبية وأممية ترتبط بالبرنامج النووي بالمقام الأول. في عام ١٩٧٩ فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران بسبب احتجاز رهائن في السفارة الأمريكية بطهران، تجلّت بتجميد الأرصدة الإيرانية المودعة في المصارف الأمريكية. في عام ١٩٨٤ أصبحت المقاطعة عسكرية أيضاً لأسباب ترتبط بعلاقة إيران بالوضع اللبناني. وفي عام ١٩٩٥ باتت المقاطعة الأمريكية تشمل التجارة الخارجية بما فيها النفطية. في هذه الفترة شهدت التجارة الأمريكية الإيرانية تراجعاً هائلاً لأسباب سياسية، لذلك لم تؤثر هذه المقاطعة بصورة خطيرة على الاقتصاد الإيراني، في حين كانت الولايات المتحدة قبل هذا التاريخ من كبار الدول المصدرة إلى إيران والمستوردة منها.

قانون داماتو

في عام ١٩٩٦ صدر قانون داماتو الأمريكي الذي يعاقب أي شركة تتعامل مع إيران وليبيا. وفق القانون توفّع عقوبة تجارية ومالية على كل شركة تستثمر أكثر من عشرين مليار دولار في إيران. وتتجلى العقوبات بحرمان الشركة من التسهيلات المصرفية الأمريكية وبمنعها من استيراد أو تصدير السلع والخدمات من أو إلى الولايات المتحدة. سجّل جهاز فحص السياسات التابع لمنظمة التجارة العالمية في تقريره تجاوزات أمريكية على الدول الأعضاء في المنظمة. إذ أشار التقرير المنشور في مجلتها (١) إلى تضرر هذه الدول من القانون التجاري الأمريكي الذي يجيز توقيع عقوبات انفرادية على أي دولة أو شركة أو شخص يعرض المصالح الأمريكية للخطر، وشمل التضرر قانون داماتو.

القانون يخرق مبدأ إقليمية القوانين الداخلية، ويضر بشدة بالمصالح الأوروبية. لذلك رفضه الاتحاد الأوروبي وتقدم بشكوى ضده أمام جهاز فض المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية. عندئذ طلبت المنظمة من واشنطن سحبه لكنها لم تتخذ قراراً بإدانتها خشية أن تنسحب واشنطن من المنظمة الفتية فينهار التنظيم الدولي للتجارة. علماً بأن الولايات المتحدة لا ترى صلة للقانون باختصاصات المنظمة، فهو حسب تقديرها عمل سياسي يدين الإرهاب ولا علاقة له بالتجارة. وبالنظر للعلاقات المتعددة الأبعاد بين أوروبا والولايات المتحدة قررت واشنطن عدم سريان القانون على الشركات الأوروبية. وبذلك أصبحت فاعلية القانون ضعيفة نظراً لأهمية الشركات الأوروبية العاملة في إيران: آجيب الإيطالية وتوتال الفرنسية وفينا الألمانية وبتروفينا البلجيكية.



في عام ٢٠٠٢ تمّ اكتشاف برنامج نووي إيراني يتناول تخصيب اليورانيوم في منشأة نطنز وإنتاج الماء الثقيل في مفاعل آراك. عندئذ بدأت الوكالة الدولية للطاقة النووية تحقيقاتها بهذا الشأن فوجدت أنشطة نووية لأغراض غير سلمية، لذلك قررت في عام ٢٠٠٦ إحالة القضية إلى مجلس الأمن.

ما بين العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨، صدر عن مجلس الأمن ثلاث قرارات: القرار الأول (٢) يطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منع تجهيز إيران بالمعدات المتعلقة بالبرنامج النووي، وتجميد الأرصدة التابعة لأشخاص ومؤسسات إيرانية لها علاقة بهذا البرنامج ومذكورة في ملحق القرار. والقرار الثاني (٣) يتناول منع تصدير الأسلحة إلى إيران ومنع استيرادها منها، وفيه عقوبات ضد الحرس الثوري. أما القرار الثالث (٤) فينص على مراقبة وسائل الشحن المتجهة إلى إيران، ويحدّ من التعامل مع المصارف لا سيما بنك ملي وبنك صادرات إيران. يتبين من هذه القرارات أن العقوبات تقتصر على المعدات النووية والأسلحة. فلا توجد فيها أية إشارة إلى الصادرات النفطية. ولما كانت الأنشطة الاقتصادية وميزانية الدولة والميزان التجاري تعتمد بالدرجة الأولى على العوائد النفطية تصبح العقوبات الأمامية ضعيفة الفاعلية خاصة عند مقارنتها بتلك التي كانت مفروضة على العراق بعد غزو الكويت. لا يُصدر النفط العراقي إلا مقابل الغذاء والدواء. كما كانت إيراداته تدخل في حساب خاص تشرف عليه الأمم المتحدة.

الاتحاد الأوروبي

في عام ٢٠٠٧ واستجابة للقرارات الأمامية تبنى الاتحاد الأوروبي مقاطعة ضد إيران ترتبط بالتجارة العسكرية والمعدات النووية. وفي عام ٢٠١٢ وبالنظر لمواصلة إيران تخصيب اليورانيوم قرر الاتحاد الأوروبي إضافة العقوبات التالية (٥): عدم تصدير المعدات ذات الاستخدام المزدوج. ومنع بيع المعدات المتعلقة بالقطاع الطاقوي. كما قرر عدم استيراد النفط والغاز والبتروكيماويات من إيران. في تلك الفترة كان النفط الإيراني المصدر إلى أوروبا يتجه إلى إيطاليا وأسبانيا. لتعويض النقص لجأت الدولتان إلى النفط الروسي. وبالمقابل استطاعت إيران تعويض خسارتها الأوروبية بزيادة مبيعاتها النفطية إلى الصين والهند. فقد كان من السهل إيجاد أسواق جديدة للنفط خاصة في آسيا نظراً لارتفاع أسعاره. ففي سبتمبر ٢٠١٢ كان سعر البرميل ٩٨ دولاراً. بالحساب النهائي لم تتأثر التجارة النفطية الإيرانية بسبب العقوبات الأوروبية.



الاتفاق النووي

في عام ٢٠١٥ تم التوصل إلى تفاهم بين إيران ومجموعة ١+٥ التي تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا. أفضى هذا التفاهم إلى "خطة العمل الشاملة المشتركة" التي تسمى "الاتفاق النووي الإيراني". وتضمن أربعة إجراءات أساسية لتحقيق هدفه في منع إيران من إنتاج السلاح النووي:

الإجراء الأول ألا تتجاوز نسبة تخصيب اليورانيوم ٣,٦٧%. في حين توصلت طهران قبل الاتفاق إلى ٢٠%. والإجراء الثاني ألا يتعدى مخزون اليورانيوم المخصب النسبة المسموح بها ٣٠٠ كيلو غرام. في حين استطاعت إيران تخصيب هذه الكمية بنسبة تتراوح بين ٥% و ٢٠%. والإجراء الثالث، التزام إيران بالتخلص من اليورانيوم المخصب بنسبة تفوق المعدل المسموح به (٦). والإجراء الرابع، مراقبة الأنشطة النووية الإيرانية من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية. وفي عام ٢٠١٥ قرر مجلس الأمن (٧) إيقاف تطبيق جميع القرارات السابقة المتعلقة بالعقوبات بما فيها القرارات الثلاثة المذكورة أعلاه، لكنه حذر من العودة إليها من جديد إن لم تحترم إيران التزاماتها الواردة في الاتفاق.

الانسحاب الأمريكي

للإدارة الأمريكية السابقة (الحزب الجمهوري) قناعة مفادها أن إيران لا تسعى إلى الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية، بل إلى القنبلة النووية، وعليه، قررت الانسحاب من الاتفاق في مايو ٢٠١٨ وتوقيع عقوبات اقتصادية ضد طهران. الانسحاب الأمريكي لا يعني إلغاء الاتفاق كلياً. فهو لا يزال ساري المفعول عند الأوروبيين. وبالتالي سيعتمد الاتفاق الجديد بالضرورة على تلك الإجراءات الأربعة، لكنه سيضيف التزامات أخرى تعتبرها واشنطن ضرورية.

بعد ذلك، توالى العقوبات الأمريكية فأصبحت شاملة لا تقتصر على البرنامج النووي بل تمتد إلى البرنامج الصاروخي وللعديد من المؤسسات الإيرانية، خاصة الحرس الثوري الذي أدرج ضمن القائمة الأمريكية المتعلقة بالإرهاب.

ومنذ الانسحاب الأمريكي وحتى الآن عملت إيران على تطوير برامجها العسكرية. فحسب التقارير تمكنت من تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦٠% (٨). أي باتت قريبة من إنتاج السلاح النووي الذي يفترض تخصيب بنسبة ٩٠%. كما ذكر تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة النووية أن كمية التخصيب لغاية مايو ٢٠٢٢ بلغت ٣٨٠٩ كيلو غرام، (٩) أي أكثر من ١٢ ضعف الكمية المسموح بها في الاتفاق.

المفاوضات الحالية

تجري في الوقت الحاضر مباحثات بين إيران ومجموعة I+4 من أجل التوصل إلى اتفاق نووي جديد (١٠) هدفه كسابقه منع إيران من إنتاج السلاح النووي مقابل إلغاء العقوبات. يتكفل الاتحاد الأوروبي بوضع مسودته لعرضها على الجانبين للموافقة عليها. تجري المفاوضات في أجواء سياسية تخدم الطرف الإيراني، وتتجلى بتوتر العلاقات بين دول هذه المجموعة: بين روسيا والدول الغربية بسبب حرب أوكرانيا، وبين الولايات المتحدة والصين بشأن تايوان.

أضف إلى ذلك أن الحرب الروسية على أوكرانيا أضرت بمالية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. إذ ارتفعت أسعار الطاقة وكذلك جميع أنواع السلع والخدمات. اضطرت حكومات هذه الدول إلى تقديم الدعم للمستهلكين مما زاد نفقاتها، فتدهورت حالة ميزانياتها التي لم تتعافى بعد من جائحة كورونا. للتصدي لهذا الوضع مارست الدول الغربية ضغوطاً على البلدان النفطية لاسيما السعودية والإمارات بغية زيادة إنتاجها. كما اتجهت الأنظار إلى فنزويلا التي تعاني من العقوبات كما هو الحال في إيران. فرضت الولايات المتحدة في ٢٠١٩ عقوبات على كاراكاس لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، وفي ١٧ مايو ٢٠٢٢ قررت واشنطن تخفيفها بالسماح للشركات (شيفرون الأمريكية وريبسول الأسبانية وإيني الإيطالية) بمواصلة أنشطتها النفطية والغازية في فنزويلا (١١).

لعبت تلك الحرب دوراً بارزاً في اتخاذ هذا القرار. لذلك تتطلع إيران لمثل هذه المعاملة لاسيما وأن القدرة النفطية الإيرانية أعلى بكثير من القدرة النفطية الفنزويلية: الاحتياطي النفطي الإيراني يعادل خمسة أضعاف الاحتياطي النفطي الفنزويلي.

لكن القرار الرسمي الأمريكي ربط تخفيف العقوبات بعوامل سياسية داخلية تخص فنزويلا. في حين لا يسمح الوضع السياسي الحالي لإيران بتخفيف العقوبات، بل أدى إلى العكس تماماً حيث فرضت واشنطن في سبتمبر ٢٠٢٢ عقوبة جديدة على الأجهزة الأمنية الإيرانية بسبب ممارسة العنف المفرط ضد المتظاهرين، كما دانت الهجمات العسكرية الإيرانية على مناطق كردية عراقية.

تجري المفاوضات تحت وطأة العقوبات الاقتصادية التي أنهكت الاقتصاد الإيراني دون أن تفضي إلى انهياره بالكامل. بذل الإيرانيون جهوداً لمقاومة هذه العقوبات: كتطوير الإنتاج المحلي للسلع الصناعية بدلاً من استيرادها والالتفاف بشتى الوسائل على العقوبات. وغالباً ما يستخدم العراق لهذا الغرض عن طريق تهريب الأموال ونظام الدفع المالي (١٢) وبيع النفط الإيراني على أساس انه عراقي. لكن التداعيات السلبية للعقوبات تفوق بكثير ثمرات هذه الجهود. عندئذ لا يوجد حل للأزمة الاقتصادية إلا بالاتفاق النووي.



هل سيتمخض عن المفاوضات الجارية إحياء الاتفاق لعام ٢٠١٥ أم ستنتهي باتفاق جديد؟

تكتسي الإجابة على هذا السؤال أهمية خاصة للولايات المتحدة من الزاويتين القانونية والسياسية ولإيران من الجانبين السياسي والاقتصادي.

تصر طهران على الحصول على ضمانات أمريكية بعدم الانسحاب من الاتفاق المرتقب. وهو بحسب طهران، مطلب منطقي ويتعين على الأمريكيين الموافقة عليه. قبالة ذلك، ترى الإدارة الأمريكية أن الاتفاق لا يرقى إلى معاهدة دولية، بل مجرد تفاهم سياسي، والتفاهمات السياسية الحالية لا تلزم الإدارات اللاحقة.

بموجب قانون "مراجعة الاتفاق النووي الإيراني" المعروف تحت أسم "اينارا" (١٣) ينبغي على الإدارة عرض مشاريع الاتفاقات الجديدة الخاصة بإيران أمام الكونغرس لمناقشتها والتصويت عليها. ومثل هذه التنظيم يخدم للوهلة الأولى المطالب الإيرانية المتعلقة بالضمانات. أما إذا كانت المفاوضات تقتصر على إحياء الاتفاق القديم لعام ٢٠١٥ فسوف لن تكون الإدارة مجبرة على عرضه أمام الكونغرس.

لكن الكونغرس لا يرغب إطلاقاً بالموافقة على الاتفاق النووي، إذ يعتقد الجمهوريون وعدد من الديمقراطيين بأن العقوبات الصارمة هي الأسلوب الأمثل للتعامل مع إيران. أمام هذا الوضع يصبح الاتفاق النووي بدون ضمانات أفضل بكثير للمصالح الاقتصادية الإيرانية من استمرار الانسحاب الأمريكي وتشديد العقوبات.

يمكن للدول الكبرى المفاوضة وكذلك بلدان الخليج أن تلعب دوراً في التأثير على موقف الكونغرس الذي ينسجم مع التطلعات الإسرائيلية. جدير بالذكر أن تل أبيب رحبت بالانسحاب الأمريكي وبجميع العقوبات المفروضة على إيران ونددت بالمفاوضات الحالية. ويرتكز ذلك التأثير على عدة نقاط منها حاجة السوق العالمية للنفط والغاز، أي زيادة الإنتاج الإيراني.

فاعلية الاتفاق القادم

في عام ٢٠١٥ تمّ التوصل إلى اتفاق نووي ترتب عليه إلغاء العقوبات التي كانت مفروضة على إيران. ولكنه لم يقدر إلى زيادة الصادرات أو الواردات، بل سجلت التجارة الخارجية نفس المستوى قياساً بعام ٢٠١١ أي قبل العقوبات. أما الاستثمارات الأجنبية فقد هبطت من ٤,٢ مليار دولار في ٢٠١١ إلى ١,٦ مليار دولار في ٢٠١٦. كما لم تحقق الميزانية العامة تحسناً واضحاً. واستمر تدهور القيمة التعادلية للريال.

أفضى هذا الاتفاق إلى تحرير بعض الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأجنبية. وهذا هو أهم مكسب اقتصادي لإيران أعطى نفساً جديداً لماليتها الداخلية والخارجية المختنقة. لكن هذا الوضع لا يعني بأن الاتفاق الجديد سيقود إلى نتائج مماثلة. والسبب هو اختلاف العقوبات الحالية مقارنة بالعقوبات التي كانت سائدة قبل ٢٠١٥. في الوقت الحاضر، تشمل الجزاءات الأمريكية الصادرات النفطية الإيرانية إلى جميع أنحاء العالم. وحرمان طهران من الاستفادة من نظام سويفت، لذلك أصبح تأثيرها على الاقتصاد الإيراني أكثر فاعلية.

وعلى هذا الأساس، ستكون تداعيات الاتفاق الجديد مختلفة سواء أدى إلى إلغاء العقوبات كلياً أم جزئياً. سيقود الاتفاق إلى تحسن الحالة الاقتصادية الإيرانية. ستزداد الصادرات خاصة النفطية وستتحرر المبادلات المالية، وستحصل طهران على أموالها المجمدة. كما سترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ستتحسن إذاً جميع المؤشرات الاقتصادية، ولكن لا يجوز المبالغة في هذه النتائج.

ستتمخض عن الاتفاق الجديد تداعيات ترتبط بالدعم المالي الخارجي. فبسبب الأزمة المالية الخطيرة اضطرت إيران إلى تقليص دعمها للقوى التابعة لنفوذها في المنطقة. سيقود الاتفاق النووي إلى تقوية مقدراتها المالية فيزداد تدخلها.

لا تتنازل إيران عن هذا التدخل المنظم بالدستور، فقد نصت المادة ١٥٤ منه على ما يلي: "تدعم (إيران) النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في جميع بقاع العالم ولكنها تمتنع امتناعاً تاماً عن جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى". ونضال المستضعفين تعبير مطاطي منحت بموجبه إيران لنفسها حق التدخل عندما تستوجب مصالحها ذلك. لكن المكاسب الاقتصادية العديدة للاتفاق النووي تتناقض مع إصرار إيران على امتلاك سلاح نووي. يحقق السلاح النووي لطهران دعماً كبيراً لسياستها الخارجية فضلاً عن حماية نظامها الداخلي من التدخل الأجنبي. هذا وذاك من الأولويات التي لا يمكن التنازل عنها. عانت إيران الأمرين منذ عشرين سنة من العقوبات حتى بلغت مرحلة متقدمة في الميدان التكنولوجي وفي الصناعة النووية. لذلك لا يتصور أن تتنازل عنها أو أن تقبل باتفاق يحطمها.

قدم الاحتلال الروسي لأوكرانيا درساً لإيران. الدرس الأول أن امتلاك السلاح النووي ضروري لحماية النظام السياسي من التدخل الأجنبي. والدرس الثاني أن العقوبات الأمريكية والأوروبية ضد روسيا أدت إلى تدهور هائل وسريع للاقتصاد الروسي. الغلبة للدرس الأول في المنظار الإيراني، فالدفاع عن نظام الحكم أهم بكثير من التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، يحقق الاتفاق الأمل لإيران استقرار نظامها ولا يمنعها من السلاح النووي ويسمح لها بالتدخل في المنطقة. كما يفضي إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية فوراً. لكن مثل هذا الاتفاق لا يلبي رغبة الدول المفاوضة ويضر بمصالح بقية دول الخليج.

ترى الحكومة الإيرانية أن الأزمة الاقتصادية ناجمة عن العقوبات الأمريكية. وتتجاهل العوامل الأخرى الأساسية وفي مقدمتها الفساد المالي والتدخل الخارجي وسوء إدارة الشأن الاقتصادي في الميدانين المالي والنقدي. في المقابل، لا تعير المعارضة الإيرانية أهمية كبيرة لهذه العقوبات، لأن جميع المشاكل تعود بتقديرها إلى الفساد المالي. يقولون بأن الحكومة بعد اتفاق ٢٠١٥ تستلمت عشرات المليارات من الدولارات التي كانت مجمدة في الخارج، في حين استمر تدهور الوضع الاقتصادي للمواطنين، فازداد استياءهم من الوضع السياسي. ويقولون أيضاً بأن من مظاهر الفساد سيطرة الحرس الثوري على الجزء الأكبر من الاقتصاد الإيراني. بطبيعة الحال، الفساد المالي هو سمة أساسية من سمات الاقتصاد الإيراني يعاني منه منذ عدة عقود. الأمر الذي يؤثر مباشرة على مستوى معيشة المواطنين. ولكن من الخطأ إهمال تداعيات العقوبات الأمريكية لمجرد أن طهران تلقي كل اللوم على واشنطن. التحليل المنطقي والسليم يستند في تفسير الوضع الاقتصادي المتدهور إلى مجموعة عوامل في مقدمتها السياسة الاقتصادية المعتمدة والفساد المالي والعقوبات الأمريكية والتدخل الخارجي. مما لا شك فيه أن إلغاء العقوبات سوف يحسن هذا الوضع. ويزداد التحسن عندما تتم معالجة المشاكل الأخرى. سيؤثر الاتفاق النووي تأثيراً إيجابياً على إيرادات الدولة الداخلية والخارجية. وتتناول هذه الإيرادات صادرات النفط والغاز وحصيلة الضرائب والأموال المحتجزة بالخارج.

الصادرات النفطية

لم تكتفِ واشنطن بمقاطعة النفط الإيراني، بل فرضت أيضاً عقوبات على الدول والشركات التي تستورده. كما منعت طهران من التعامل بالدولار وحرمتها الاستفادة من نظام "سويفت". أثرت هذه الإجراءات على الاقتصاد الإيراني الذي يعتمد على الصادرات النفطية رغم أهمية الصناعات التحويلية. في الوقت الحاضر تبلغ العوائد النفطية اليومية ١١٠ مليون دولار، وفي حال لم تكن العقوبات الأمريكية مطبقة لارتفعت إلى ٢٨٠ مليون دولار. حسب التقديرات الأخيرة لوزارة النفط الإيرانية كلفت العقوبات الأمريكية منذ عام ٢٠١٨ ولغاية الآن ١٢٠ مليار دولار (١٤).

يبدو أن الوزارة قدرت هذا المبلغ على النحو التالي: تخسر إيران ١/٤ مليون ب/ي بسبب العقوبات. ولما كان معدل سعر البرميل ٦٠ دولاراً لمدة أربع سنوات (الفترة الفاصلة بين مايو ٢٠١٨ ومايو ٢٠٢٢) فإن حجم الخسارة (١/٤ مليون ب/ي × ٦٠ دولاراً للبرميل × ٣٦٥ يوماً × ٤ سنوات) يعادل ذلك المبلغ. لكن تقدير الخسائر الاقتصادية لا يتم بهذه الطريقة المبسطة وغير الدقيقة. لأن هبوط العوائد النفطية في البلدان المصدرة للخام يسبب مشاكل لجميع القطاعات. تقود هذه المشاكل إلى خسائر فادحة غالباً ما تتجاوز الخسارة المباشرة. أضف إلى ذلك أن العقوبات الأمريكية لا تقتصر على القطاع النفطي بل تشمل عدداً كبيراً من الأنشطة التجارية والمالية والاستثمارية. هناك تقارير تتحدث عن ١٥٠٠ عقوبة (١٥).

يفترض إذاً أن يقود الاتفاق النووي الجديد إلى عودة الحال إلى ما كان عليه قبل مايو ٢٠١٨. عندئذ سترتفع الصادرات النفطية حال التوقيع على الاتفاق. لكن على الصعيد العملي سوف لن تجري الأمور بهذه السهولة لثلاثة أسباب.

السبب الأول أن إنتاج ثلاثة ملايين برميل في اليوم يتطلب رصد أموال طائلة لإعادة تأهيل الحقول. قدرت هذه الأموال بنحو ٢٠٠ مليار دولار (١٦). لا شك أن المستثمرين الأجانب لا سيما الصينيين يهتمون بالقطاع النفطي الإيراني نظراً لضخامة الاحتياطي المؤكد. لكن الخوف من عودة العقوبات مجدداً يخيم على قرارات الاستثمار، الأمر الذي يفسر أهمية الحصول على ضمانات بعدم العودة إلى العقوبات.

السبب الثاني حسب المعلومات الأولية المتعلقة بمسودة الاتفاق النووي أنه لا يمكن رفع الجزاءات فوراً، بل بصورة تدريجية تصل إلى عامين. هذا الإجراء ناجم عن عدم الثقة بالسياسة الإيرانية.

السبب الثالث أن زيادة الإنتاج النفطي الإيراني مرهون بتطور العلاقات الدولية. ولا يقتصر الأمر على العلاقة بين إيران والمجموعة المفاوضة، بل يشمل أيضاً العلاقة بين روسيا والدول الغربية. لا شك أن الحرب الروسية-الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار الخام واستوجبت زيادة الإنتاج. هذا الوضع يمنح إيران موقفاً قوياً في المفاوضات. لكن زيادة الإنتاج الإيراني يتطلب كما ذكرنا فترة زمنية لأسباب صناعية وسياسية. في حين ستسجل الأسعار هبوطاً حاداً اعتباراً من العام المقبل ٢٠٢٣ بسبب تباطؤ الطلب العالمي.

على ضوء هذا التحليل سوف يحقق الاتفاق النووي الجديد تحسناً اقتصادياً في إيران. ولكن من الخطأ المبالغة في تقدير هذا التحسن.

ومن زاوية أخرى يرى البعض أن إيران لم تتنازل عن برنامجها النووي عندما اشتدت أزمتها المالية في عام ٢٠٢٠ بسبب وباء كورونا الذي أدى إلى هبوط أسعار النفط إلى أقل من عشرين دولاراً للبرميل. لذلك، ومن باب أولى، فإن إيران لن تتنازل عنه بعد أن وصلت الأسعار إلى أكثر من تسعين دولاراً. في الواقع العكس هو الصحيح. إذ لا توجد مكاسب مهمة من رفع العقوبات عندما تهبط أسعار الخام خاصة وأن طهران تبيع النفط بأسعار منخفضة لتشجيع المستوردين على الشراء. وعلى هذا الأساس فإن حالة السوق النفطية الحالية عامل مشجع على تسريع التوصل إلى الاتفاق. عندئذ يمكن لإيران الحصول على المزيد من الأموال الضرورية لتحسين حالتها المتردية.

الغاز الطبيعي

يبلغ احتياطي الغاز في إيران ٣٤ ترليون متر مكعب (١٧)، وهو بذلك يحتل المرتبة العالمية الثانية بعد الاحتياطي الروسي ويمثل ١٧% من الاحتياطي العالمي. ويتمتع الغاز الإيراني بميزة كبيرة تتجلى بكون الجزء الأقل منه (الثلث فقط) مصاحب للنفط والباقي حر. تنتج الدولة ٨١٠ مليون متر مكعب في اليوم أي حوالي ثلث الإنتاج الروسي، لكن الإنتاج الإيراني يفوق الإنتاج القطري.



القسط الأكبر من الإنتاج الإيراني البالغ ٧٥٠ مليون متر مكعب يومياً يتجه إلى الاستهلاك المحلي. بمعنى لا تصدر إيران سوى ٦٠ مليون متر مكعب في اليوم أي خمس الصادرات القطرية. وتتجه الصادرات الغازية الإيرانية إلى تركيا والعراق وعمان وباكستان. كما يعاني الإنتاج تناقصاً سنوياً لعدة أسباب منها انخفاض الضغط اللازم لتدفق الغاز. يستوجب هذا القطاع إذاً استثمارات أجنبية. فقد كانت شركة توتال الفرنسية تعمل في هذا الحقل لكنها غادرت البلاد بعد فرض العقوبات الأمريكية. لذلك تضطر الدولة أحياناً إلى تقليص صادراتها لإشباع الحاجات المحلية بل إلى استيراد الغاز من تركمانستان، وبالتالي لا يمكن لإيران في الوقت الحاضر أن تحل محل روسيا. يحتاج قطاع الغاز إلى استثمارات قدرت بنحو ٧٠ مليار دولار (١٨). عندئذ يرتفع الإنتاج ليصل إلى ١,٥ ترليون متر مكعب في اليوم. يفترض أن يؤدي الاتفاق النووي إلى عودة الشركات الأجنبية. لكن تنفيذ المشاريع لبلوغ هذا المستوى من الإنتاج سيحتاج إلى عدة سنوات. كما تشكل هذه الزيادة في الإنتاج بهدف التصدير خطراً على المصالح الروسية. يتعين إذاً على طهران وموسكو معالجة هذه المشكلة البينية حتى يمكن للاتفاق النووي أن يلبي طموحات الجميع.

تصاعد الضرائب

تعتمد مالية الدولة على الضرائب في تمويل نفقاتها. في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ (تبدأ السنة المالية في ٢١ مارس) بلغت حصيلتها ١٢٦٤ ترليون ريال (١٩) أي ٦٨,٧% من مجموع إيرادات الميزانية الحكومية. وبذلك تحتل إيران المركز الخليجي الأول في الأهمية النسبية للضرائب. يتسم النظام الضريبي الإيراني بالتوازن في الحصيلة بين الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخل والثروات والضرائب غير المباشرة التي تسري على الاستهلاك والاستيراد. يترتب على ارتفاع الضرائب هبوط مستوى معيشة المواطنين لأنه أحد أسباب تفاقم الفقر والتضخم. كما يقود إلى التأثير سلبياً على قرارات المستثمرين، بل يسهم أيضاً إلى جانب العوامل الأخرى في هروب رؤوس الأموال. قد يرى البعض أن هذه الأهمية المالية للضرائب ناجمة عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصادرات النفطية، مما أدى إلى هبوطها فاضطرت الدولة إلى زيادة الضرائب لتعويض النقص في الإيرادات العامة. وهكذا سيفضي الاتفاق النووي حسب هذا الرأي إلى تخفيف العبء الضريبي فيتحسن مستوى المعيشة ويرتفع الاستثمار. والواقع أن علاقة العقوبات بأهمية الضرائب ضعيفة. أثرت بلا شك العقوبات على جميع المؤشرات المالية بما فيها الضرائب. لكن أهمية الضرائب في الميزانية الحكومية سابقة على العقوبات الأمريكية لعام ٢٠١٨. ففي عام ٢٠١٦-٢٠١٧ كانت حصيلتها ١٠١٤ ترليون ريال أي ٦٩,٤% من إيرادات الميزانية. وعلى هذا الأساس سوف لن يفضي الاتفاق النووي إلى هبوط الضرائب بل إلى زيادتها. إذ سيقود إلغاء الجزاءات حتى وإن كان تدريجياً إلى زيادة الإيرادات العامة وبالتالي الدخل فتنحسّن الضرائب المباشرة. وسيؤدي أيضاً إلى زيادة الاستهلاك والاستيراد فترتفع حصيلة الضرائب غير المباشرة.

بطبيعة الحال يشترط لتحقيق هذه الزيادة معالجة التهرب الضريبي الذي يمثل سمة أساسية من سمات النظام الضريبي الإيراني نتيجة استثناء الفساد. وذكرت التقارير أن المكلفين من أصحاب الدخل المرتفعة وعددهم ٣٠٠ ألف شخص ينقسمون إلى قسمين: نصفهم لا يدفع الضرائب لقربه من السلطة والنصف الآخر لا يدفع كامل المبالغ المستحقة عليه. وقد جرم التهرب السنوي بين ٣٠٠ و٤٠٠ ترليون ريال (٢٠).

تحرير الأرصدة المجمدة

تملك إيران أموالاً مودعة في بنوك خارجية لا تستطيع التصرف بها بسبب شمولها بالعقوبات، وتتواجد بالدرجة الأولى في الصين وكوريا الجنوبية والهند والعراق. صرح مسؤولون إيرانيون بأن تحرير هذه الأموال يتم عن طريق تفاهات مع الدول المعنية ولا علاقة له بالاتفاق النووي، في حين أكد الأمريكيون على عدم وجود أي تفاهم بهذا الخصوص، وبالتالي لا يمكن سحبها إلا عن طريق التوصل إلى اتفاق نووي.

أما حجمها فلا يوجد تحديد دقيق له. هنالك تقارير تقدرها بحوالي ٤٠ مليار دولار (٢١)، وتقارير أخرى تشير إلى مبالغ تتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ مليار دولار (٢٢). كما حدث في عام ٢٠١٥ سيكون تحرير هذه الأموال في مقدمة التدايعات الاقتصادية للاتفاق النووي القادم، وستتمخض عنه نتائج إيجابية من عدة جوانب:

فمن الجانب المالي ستسهم هذه الأموال في تغطية عجز الميزانية المزمع وما يترتب عليها من تجنب اللجوء إلى الإصدارات النقدية.

ومن الجانب النقدي تشكل هذه الأموال قسطاً كبيراً من الاحتياطي النقدي للبنك المركزي الإيراني. وارتفاعه يعني إمكانية رفع سعر صرف الريال الذي سيقود إلى هبوط معدل التضخم. ومن الجانب السياسي ستستخدم طهران قسطاً من هذه الأموال في مشاريع مد نفوذها الخارجي.

بطبيعة الحال ستتوقف فاعلية هذه الأموال على حجمها الحقيقي وعلى الكيفية التي سيتم بموجبها تحريرها خاصة زمنياً. ولكن في جميع الحالات سيكون لتحرير الأرصدة الخارجية عن طريق الاتفاق النووي تداعيات اقتصادية مهمة.

ولا يقتصر تأثير الاتفاق النووي على إيرادات الدولة حسب ما ورد أعلاه، بل يمتد ليشمل نفقاتها أيضاً خاصة المصروفات العسكرية.



ارتفاع الإنفاق العسكري

تتسم الميزانية العامة بتزايد الاعتمادات العسكرية. حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام انتقلت المصروفات العسكرية من ١٣٩٣١ مليون دولار في ٢٠١٧ إلى ٢٤٥٨٩ مليون دولار في ٢٠٢١ (٢٣) أي بمعدل سنوي قدره ١٩٪. ويعود هذا الارتفاع للأسباب التالية: توتر العلاقات مع البلدان الغربية وتدهور الوضع الأمني الداخلي لأسباب اقتصادية وسياسية، والتدخل في المنطقة لا سيما في اليمن والعراق ولبنان وسوريا.

كما ارتكزت السياسة الحكومية الحالية على ضرورة تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. ولا يتم ذلك إلا برفع العقوبات الأمريكية، ولا يتحقق هذا الرفع إلا باتفاق نووي جديد سيقود إلى تصاعد إيرادات الدولة النفطية وغير النفطية، عندئذ تزداد مصروفاتها العسكرية.

لكن الإنفاق العسكري الإيراني لا يقتصر على الميزانية العامة التي تهتم بالجيش والشرطة. هنالك أيضاً الحرس الثوري الذي يمتلك مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة. يحصل هذا الجهاز على التمويل من مصدرين: أولهما مخصصاته في الميزانية العامة كما هو حال الأجهزة العسكرية الأخرى. وثانيهما الأرباح التي تحققها المؤسسات التابعة له. فهو يملك شركة خاتم الأنبياء وهي من أكبر الشركات في المنطقة، وهذه الأرباح غير خاضعة للرقابة.

سيقود الاتفاق النووي الجديد إلى زيادة الأموال المخصصة للتدخل في المنطقة التي شهدت في السنوات الأربع الأخيرة تراجعاً واضحاً بسبب العقوبات الأمريكية وتداعيات كورونا، كذلك تراجع وتيرة الأعمال الأمنية والحرب في سوريا والعراق التي كانت إيران تجير قسماً من قدراتها العسكرية فيها.

ولا تتوقف تداعيات الاتفاق النووي عند مالية الدولة (الإيرادات والنفقات) بل يؤثر كذلك على السياسة النقدية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

سعر الصرف

يتسم نظام الصرف بالازدواجية. هنالك سعر رسمي للعملات الأجنبية وسعر آخر معتمد في السوق.

في ٢٠١٩ كان السعر الرسمي للدولار ٤٢ ألف ريال. مقابل سعر صرف في السوق بمبلغ ١٤٠ ألف ريال. وفي الربع الثاني من ٢٠٢٢ لم يتغير السعر الرسمي، لكن سعر السوق أصبح ٣٣٢ ألف ريال للدولار.

نجم هذا التدهور عن عدة عوامل: العقوبات الأمريكية التي يترتب عليها هبوط العوائد النفطية، وعدم رغبة البنك المركزي في الدفاع عن القيمة التعادلية للريال في السوق عن طريق بيع الدولار لزيادة عرضه. لأن البيع يقلص الاحتياطي النقدي فتتخفف المقدره المالية للدولة وتهبط بالتالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. اضطرت الدولة إلى تمويل العجز المالي المزمّن والهائل عن طريق طبع النقود، وهكذا انتفخت الكتلة النقدية فهبط سعر صرف الريال.

لم يقد ارتفاع أسعار النفط في الوقت الحاضر إلى تحسن واضح للريال. بات من الضروري إذاً رفع العقوبات عن طريق الاتفاق النووي.

التضخم

لنفس الأسباب المذكورة أعلاه ارتفع معدل التضخم بنسبة عالية أدت إلى تدهور شديد لمستوى المعيشة وإلى تفاقم حالة الفقر. في الوقت الحاضر بلغ هذا المعدل ٥٢% (٢٤). وشمل مختلف أنواع السلع والخدمات كالمواد الغذائية والملابس والنقل وأدى إلى سخط شعبي واسع النطاق على المستويين الاقتصادي والسياسي.

لمعالجة هذا الوضع قامت الدولة برفع أسعار الفائدة على الودائع بالريال فبلغت ١٨% (٢٥). إذ يفترض أن يقود هذا الإجراء إلى تحسن الحسابات المالية في ميزان المدفوعات، فيرتفع سعر صرف الريال، وكلما ارتفع سعر الصرف هبط التضخم. كما يفضي ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة المدخرات فيهبط الاستهلاك وينخفض بالتالي التضخم.

لكن الدور الذي يلعبه سعر الفائدة ضعيف لأن نسبته متدنية مقارنة بمعدل التضخم. كما يؤدي تزامن تصاعد التضخم مع ارتفاع سعر الفائدة إلى تباطؤ النمو بل إلى الانكماش في ميادين الصناعة والزراعة والخدمات.

إيران البلد الوحيد في المنطقة الذي يشهد ارتفاعاً هائلاً للتضخم وأسعار الفائدة في آن واحد. الأمر الذي يدل على فاعلية العقوبات الأمريكية، وعلى هذا الأساس سوف يسهم الاتفاق النووي بصورة كبيرة في تراجع التضخم.

ولكن لا يجوز الاستهانة بالعوامل الأخرى خاصة السياسة المالية التي تعتمد في تمويل عجز الميزانية العامة على الإصدارات النقدية الجديدة، وكذلك حالة الجفاف التي يعاني منها البلد والتي أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي خاصة في الفترة الأخيرة.



الاستثمارات الأجنبية

تعاني إيران منذ عدة سنوات من ندرة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لأسباب عديدة منها العقوبات الاقتصادية. يمثل الجدول قيم الاستثمارات الأجنبية السنوية بملايين الدولارات:

السنة	إيران	الإمارات	السعودية
٢٠١٧	٥٠١٩	١٠٣٥٤	١٤١٩
٢٠١٨	٢٣٧٣	١٠٣٨٥	٤٢٤٧
٢٠١٩	١٥٠٨	١٧٨٧٥	٤٥٦٣
٢٠٢٠	١٣٤٢	١٩٨٨٤	٥٣٩٩
٢٠٢١	١٤٢٥	٢٠٦٦٧	١٩٢٨٦

بسبب وباء كورونا تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم من ١٤٨٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٩٦٣ مليار دولار في ٢٠٢٠ أي بنسبة عالية قدرها ٣٤,٩%. وشهدت هبوطاً لنفس السبب في إيران ولكن بنسبة أقل وهي ١١,٠%. أما في البحرين وعمان فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تعادل تقريباً النسبة العالمية. في حين سجلت السعودية والإمارات ارتفاعاً واضحاً.

ثم ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لتصل إلى ١٥٨٢ مليار دولار في ٢٠٢١ أي بنسبة عالية قدرها ٦٤,٢% نتيجة تناقص تأثير كورونا ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي سببها هذا الوباء. فأصبحت الاستثمارات في ٢٠٢١ أعلى حتى من عام ٢٠١٩. وتصاعدت الاستثمارات في إيران ولكن بنسبة ضعيفة قدرها ٩,٤%. ولم تستطع العودة حتى إلى مستواها لعام ٢٠١٩. وهذه النسبة أقل بكثير من النسبة المسجلة في الدول الخليجية الأربعة المذكورة أعلاه. تشير هذه الحالة بوضوح إلى فاعلية العقوبات الاقتصادية.

يتضح من هذا الجدول (٢٦) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إيران سجلت هبوطاً سريعاً اعتباراً من ٢٠١٨. ففي ٢٠٢١ باتت هذه الاستثمارات تمثل أقل من ثلث الاستثمارات لعام ٢٠١٧. في عام ٢٠٢١ بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران ١٤٢٥ مليون دولار. وهو لا يشكل سوى ٧,٣% من الاستثمارات الأجنبية في السعودية و ٦,٨% في الإمارات. في السنوات الثلاث الأخيرة المذكورة في الجدول بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إيران ٤٢٧٤ مليون دولار، مقابل ٢٩٢٤٨ مليون دولار في السعودية و ٥٨٤٢٦ مليون دولار في الإمارات.

أما المجموع الكلي لقيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لغاية ٢٠٢١ فتبلغ ٦٠١٣٦ مليون دولار في إيران و ١٧١٥٦٣ مليون دولار في الإمارات و ٢٦١٠٦١ مليون دولار في السعودية (٢٧). أي أن المجموع في إيران لا يمثل سوى ثلث المجموع في الإمارات وربع المجموع في السعودية. سيقود الاتفاق النووي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في إيران، وقد صرحت عدة دول بما فيها الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية بهذا الاتجاه.

هنالك عدة نقاط إيجابية تدفع الأجانب إلى الاستثمار في إيران بعد التوصل إلى الاتفاق النووي، فإيران ليست فقط أكبر بلد في منطقة الخليج من حيث عدد السكان (٨٦ مليون نسمة) بل لديها أيضاً احتياطي نفطي هائل يبلغ ٢٠٨ مليار برميل (٢٨) أي ١٦,٢% من الاحتياطي العالمي ويحتاج إلى اعتمادات مالية لزيادة الإنتاج. كما تملك احتياطي غازي كبير غير مستغل تجارياً إلا على نطاق ضيق كالتصدير إلى العراق لتوليد الطاقة الكهربائية.

أحرزت إيران تقدماً كبيراً في الميدان التكنولوجي. فقد استطاعت تطوير قطاعها الزراعي وصناعاتها المدنية والعسكرية، وزادت صادراتها غير النفطية، ولديها أيدي عاملة رخيصة وعمال مهرة في مختلف الميادين وأطر علمية وفنية متدربة.

كما تحتل مكانة مرموقة في ميدان البحث العلمي والتقني. فحسب إحصاءات البنك العالمي (٢٩) بلغ عدد المقالات العلمية المنشورة في المجلات المتخصصة الإيرانية أكثر من ٤٨ ألف مقالة في السنة، أي ما يعادل ضعف مجموع المقالات المماثلة المنشورة في مصر والسعودية. ووفق قانون الاستثمار تقدم إيران إعفاءات ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب، ولكن تحت شروط معينة منها أن يجرى الاستثمار في مناطق نائية أو فقيرة.

كما أعلن مسؤولون إيرانيون في ٢٠٢٢ عن إمكانية حصول الأجانب على الإقامة لمدة خمس سنوات بمجرد استثمار ٩٠ ألف يورو وأكثر. في حين كان الحد الأدنى في السابق ٢٥٠ ألف يورو وكان لمدة ثلاث سنوات.

وأبرمت طهران عدة اتفاقات دولية استثمارية في مقدمتها "وثيقة التعاون الاستراتيجي" مع الصين و "اتفاق التعاون الشامل" مع روسيا.

لكن الاستثمار الأجنبي يصطدم بعدة عقبات تحول دون الاستفادة القصوى من تخفيف ومن ثم إزالة العقوبات الاقتصادية. ويمكن تقسيم هذه العقوبات إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى وهي المؤشرات الدولية: تحتل إيران مراكز متدنية على الصعيد العالمي في المؤشرات التي لها علاقة وطيدة بالاستثمار الأجنبي المباشر. في مؤشر التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حصلت إيران على المرتبة رقم ٩٩ (٣٠). وحسب مؤشر أداء الأعمال الصادر عن البنك العالمي سجلت إيران المركز العالمي رقم ١٢٧ (٣١). ووفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية احتلت إيران المرتبة رقم ١٧٩ (٣٢). أما في مؤشر التصنيف الائتماني للوكالات الكبرى المتخصصة (فيتش وموديز وستاندرد آند بورز) فلا يوجد ترتيب لإيران.

المجموعة الثانية هي الأزمة الاقتصادية: تعاني إيران من عدة مشاكل اقتصادية تعرقل نمو الاستثمار الأجنبي وفي مقدمتها التضخم والفقر والتدهور المستمر لسعر الصرف وضعف أداء الجهاز المصرفي.

المجموعة الثالثة هي مخاطر سياسية: يمكن تقسيمها إلى قسمين: داخلية وخارجية. المخاطر الخارجية: لا يقدم الاتفاق النووي ضماناً بعدم عودة العقوبات الاقتصادية من جديد لسبب أو لآخر.

أما المخاطر الداخلية: وهي الأهم فتتعلق بالنظام السياسي من عدة زوايا، منها الصراعات الداخلية المستمرة، واستشراء الفساد المالي، كما وهروب الكفاءات، وتنمية العداء الشعبي للدول الغربية لا سيما الولايات المتحدة. أيضاً، هروب رؤوس الأموال المحلية للاستثمار في القطاع العقاري خاصة في بريطانيا وكندا وتركيا. قدر البعض قيمة هذا الهروب بمبلغ ١٦٠ مليار دولار خلال ٨ سنوات (٣٣)، بمعنى أن خروج رؤوس الأموال من إيران يعادل أكثر من عشرة أضعاف دخول رؤوس الأموال إليها.

ويمثل الحرس الثوري أهم عائق أمام المستثمرين الأجانب. فهو ليس فقط جهاز عسكري بل يملك عدة شركات. في فترات الخصخصة لم يستطع الأجانب شراء شركات إيرانية بسبب اقتصار بيعها على الحرس الثوري.

بتفاعل الإيجابيات مع السلبيات المذكورة أعلاه سيؤدي الاتفاق النووي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية، ولكن هذا التأثير سيكون ضعيفاً مقارنة بإمكانات البلد وحاجاته.

لم يعد برنامج الاقتصاد المقاوم منسجماً مع تطلعات الإيرانيين، بل أدى إلى تراجع جميع المؤشرات الأساسية، وسيقود في المستقبل القريب إلى تفاقم الأزمة وإلى المزيد من الاستياء الشعبي.

سوف تهبط أسعار النفط بشدة اعتباراً من العام المقبل ٢٠٢٣ نتيجة تباطؤ الطلب العالمي، ستشهد المنطقة كساداً بسبب تراجع إيرادات النفط، وستكون إيران في مقدمة بلدان الخليج التي تعاني من هذه الأزمة.

سيقود تراجع العوائد النفطية المترامن مع العقوبات الاقتصادية وسوء إدارة الشأن الاقتصادي واستمرار التدخل في القضايا الداخلية لبلدان المنطقة إلى اشتداد حدة الأزمة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ينبغي إذاً على الإيرانيين إعادة النظر في سياستهم القائمة على تفضيل القوة العسكرية على التنمية الاقتصادية.

في المقابل، سيسهم الاتفاق النووي مساهمة فاعلة في تغيير سمات الاقتصاد الإيراني. من الناحية المبدئية ستصل إلى خزينة الدولة على الأقل ضعف الأموال التي تصلها حالياً من مبيعات الخام. كما ستتخذ الدول قرارات بتحرير الأموال الإيرانية المحتجزة لديها، بالتالي سيعود التوازن إلى ميزانية الدولة، وسيترتب على ذلك النتائج الإيجابية التالية:

- التوقف عن الاقتراض من الداخل والخارج، فتراجع المديونية العامة.
 - عدم اللجوء إلى الإصدارات النقدية، فينخفض عرض النقود ويهبط التضخم.
 - يقود هبوط التضخم إلى انخفاض أسعار الفائدة، فتزداد فرص الاستثمار المحلي.
 - نتيجة زيادة الإيرادات العامة والكف عن الإصدارات النقدية، يتحسن سعر صرف الريال.
 - يرتفع التصنيف الائتماني للدولة والمؤشرات الأخرى، فتزداد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - بسبب تحسن الصناعات التحويلية وهبوط التضخم وارتفاع سعر الصرف والاستثمارات المحلية والأجنبية، يتراجع معدل البطالة ويهبط الفقر فيرتفع مستوى معيشة المواطنين.
- ولكن لا تتحقق هذه النتائج بمجرد التوقيع على الاتفاق النووي، بل يتعين كذلك إصلاح السياسة الاقتصادية خاصة في ميدان استخدام الموارد، ومكافحة الفساد المالي، والامتناع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتقليص المصروفات العسكرية.



- ١٠ - لا يزال الاتفاق النووي ٢٠١٥ من الناحية القانونية ساري المفعول بين إيران من جهة والدول الأوروبية وروسيا والصين من جهة أخرى. فهذه الدول لم تنسحب منه. لكن إيران والولايات المتحدة لا تريدان التفاوض مباشرة. وبالتالي تجري المفاوضات الحالية في فيينا دون الولايات المتحدة (١+٤). يتولى الاتحاد الأوروبي دور الوسيط بين طهران وواشنطن.
- ١٢ - عُقدت اتفاقية الدفع المالي في ٢٠١٩ بين بغداد وطهران. وبموجبها تستخدم إيران ديونها المستحقة على العراق والمودعة لدى البنك المركزي العراقي لشراء السلع من الخارج وتسليمها إلى إيران. أنها طريقة لاستيفاء الديون من جهة والتملص من العقوبات الأمريكية من جهة أخرى.
- ١٤ - ذكر هذا الرقم في التقرير الاستراتيجي السنوي ٢٠٢١ الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. الصفحة ٨٨.
- ١٥ - هذا الرقم مذكور في عدة مقالات منها:
 محمد المنشاوي. "١٥٠٠ عقوبة على إيران...". الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٨.
 قناة العالم. "هل تملك أوروبا الإرادة المستقلة لاتخاذ قرارها برفع الحظر. بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٦.
 ١٦ - ورد هذا الرقم في التقرير الاستراتيجي المذكور أعلاه. الصفحة ٨٩.
 ١٧ - صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١. الصفحة ٣٤٩.
 ١٨ - الرقم مذكور في تصريح الشركة الوطنية الإيرانية للنفط. راجع مقالة هبة مصطفى. "إيران تعلن خطتها للنفط والغاز في ١٠ سنوات باستثمارات ١٦٠ مليار دولار". موقع الطاقة ٢٠٢١/١١/٢٨.
 ٢١ - موقع العربية نت. "بسبب العقوبات.. ٤٠ مليار دولار أرصدة إيران مجمدة". أكتوبر ٢٠٢٠.
 ٢٦ - الجدول تركيب أعده المؤلف لغرض هذه الدراسة انطلاقاً الجداول المنشورة في تقرير الاستثمار العالمي:
 - UNCTAD. World Investment Report. 2022. Page 212.
 ٢٨ - صندوق النقد العربي. المرجع السابق. الصفحة ٣٤٨.

1-OMC. Focus. N° 13. Février 1996. Genève.

2-Security Council. S/RES 1737. 23 December 2006.

3-Security Council. S/RES 1747. 24 March 2007.

4-Security Council. S/RES 1803. 3 March 2008.

5-Conseil européen. Règlement UE n° 267/2012. 23 mars 2012.

6-Accord sur le nucléaire iranien. Vienne. 14 Juillet 2015.

7-Security Council. S/RES 2231. 14 July 2015.

8- <https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/iran/evenements/article/iran-q-r-extrait-du-point-de-presse-08-09-22>

9- <https://www.ifri.org/fr/espace-media/lifri-medias/iran-negociations-de-laccord-nucleaire>

11- https://www.upi.com/Top_News/US/2022/05/17/US-ease-sanctions-Venezuela-allow-negotiations-oil-companies/5691652824600/

13 - Public Law 114-17. Iran Nuclear Argeement Review Act (INARA). 22 May 2015.

- 19- Central Bank of Iran.
- 20- <https://al-ain.com/article/iran-tax-economy-economy-budget-entry-salaries>
<https://www.alriyadh.com/1785301>
- 22- <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/irans-frozen-funds-returning-via-chinese-channel-with-west-s-nod/2488354>
- 23- <https://milex.sipri.org/sipri>
- 24- <https://ar.tradingeconomics.com/iran/inflation-cpi>
- 25- <https://tradingeconomics.com/iran/in-terest-rate>
- 27 - UNCTAD. Page 216.
- 29- <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/IP.JRN.ARTC.SC?view=chart>
- 30- World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2019. Geneva. Page 286.
- 31- World Bank. Doing Business 2020. Ranking.
- 32- Transparency International. Global Corruption Index 2021.
- 33 - ذكر الرقم في المقالة التالية -
Hamid Enayet. Iran. Les raisons de la fuite massive des capitaux. La tribune.
26 mars 2021.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للبيت الخليجي للدراسات و النشر